



مجلس التعاون لدول الخليج العربي

GULF COOPERATION COUNCIL

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

هو منظمة إقليمية وسياسية، واقتصادية، وعسكرية، وأمنية عربية مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل غالبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة و الكويت و قطر و البحرين.

الأهداف

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين؛ الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية.
- إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

هيكل مجلس التعاون

- المجلس الأعلى
- المجلس الوزاري
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين؛ الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية.
- إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

هيكمل مجلس اللىعاون

- المجلس الأعلى
- المجلس الوزاري
- الأمانة العامة

المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء.
ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في
دورة عادية كل سنة، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية
بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر.

ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت.

هيئة تسوية المنازعات

تتبع المجلس الأعلى التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء. وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتمثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

الأمانة العامة

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- مدراء عامون قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

قوات درع الجزيرة المشتركة

هي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي وأنشئت عام 1982م. بهدف حماية أمن الدول الأعضاء مجلس التعاون الخليجي وردع أي عدوان عسكري.

يقع مقر قوات درع الجزيرة المشتركة في المملكة العربية السعودية، محافظة حفر الباطن، مدينة الملك خالد العسكرية قرب الحدود بين الكويت والعراق.

تتألف قوات درع الجزيرة من فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها وهي (المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي) وتتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة من دول مجلس التعاون الست، أغلب جنود القوة هم من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مع أعداد أصغر من باقي الدول.

وبهذه القوة فإن القدرة القتالية لقوات درع الجزيرة تؤهلها فقط لخوض حرب دفاعية. إستراتيجيًا تشكل قوات درع الجزيرة قيمة إستراتيجية محدودة من الناحية الأمنية وهي غير قابلة للتصدي لأي عدوان واسع النطاق.

السوق الداخلية

تم إطلاق السوق المشتركة في 2008م مع وجود خطط لتحقيق سوق واحدة متكاملة و تخلف المجلس عن تنفيذها بسبب الأزمة المالية عام 2009م. بدأ إنشاء الاتحاد الجمركي في عام 2003م واكتمل والتشغيل الكامل في 2015م. وفي 2015م، كانت السوق المشتركة أيضاً زيادة متكاملة، مما يتيح المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

للعمل في القطاعين الحكومي والخاص، التأمين الاجتماعي وتغطية التقاعد، وتملك العقار، حركة رأس المال، والحصول على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى في جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الحواجز في الحركة الحرة للسلع والخدمات. وتنسيق النظم الضريبية والمعايير المحاسبية والتشريعات المدنية حاليًا في التقدم. التشغيل المشترك للمؤهلات المهنية، وشهادات التأمين ووثائق الهوية كما يجري.

الاتحاد النقدي

في عام 2014م، اتخذت مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية خطوات كبيرة لضمان خلق عملة واحدة.

صرح وزير المالية الكويتي الأعضاء الأربعة المضي قدمًا في الاتحاد النقدي ولكن هناك بعض "النقاط الفنية" في حاجة إلى حل، وأضاف "سيكون هناك سوق مشتركة وبنك مركزي مشترك أيضًا وضع دول مجلس التعاون الخليجي ككيان واحد له تأثير عظيم على النظام المالي الدولي. ويشرف على تنفيذ عملة واحدة وخلق البنك المركزي من قبل مجلس النقد.

الاتحاد النقدي

في عام 2014م، اتخذت مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية خطوات كبيرة لضمان خلق عملة واحدة.

صرح وزير المالية الكويتي الأعضاء الأربعة المضي قدمًا في الاتحاد النقدي ولكن هناك بعض "النقاط الفنية" في حاجة إلى حل، وأضاف "سيكون هناك سوق مشتركة وبنك مركزي مشترك أيضًا وضع دول مجلس التعاون الخليجي ككيان واحد له تأثير عظيم على النظام المالي الدولي. ويشرف على تنفيذ عملة واحدة وخلق البنك المركزي من قبل مجلس النقد.

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx>